الجلسة التاسعة والتسعون

- **التاريخ** : الإثنين 29 صفر 1420 (14/06/1999)
- **الرئاسة** : السيد محمد جلال السعيد، رئيس مجلس المستشارين والسيد أحمد القادري والسيد عبد السلام بروال خليفتا الرئيس.
- **التوقيت** : ساعتان وخمسون دقيقة ابتداء من الساعة العاشرة صباحا.
- **جدول الأعمال** : مواصلة دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية : الميزانيات المرتبطة بلجنة الشؤون الخارجية والدفاع الوطني.

* * *

*** السيد الرئيس محمد جلال السعيد :**

السادة المستشارين،

معذرة على هذا التأخير، الأخ النائب الرئيس الذي كان من المنتظر أن يترأس هذه الجلسة ربما له عذر، ربما له مانع فمعذرة نود أن تكون الجلسات مضبوطة ننطلق في وقت محدد، فمعذرة مرة أخرى معذرة لكم، يخصص المجلس جدول أعماله اليوم الاثنين لمناقشة مشاريع الميزانيات التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني ومشاريع الميزانيات المدرجة في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، نستهل جدول الأعمال بلجنة الخارجية وأعطي الكلمة للسيد مقرر اللجنة لتقديم التقرير الذي أعده للمجلس فليتفضل:

نقطة نظام للمستشار السيد الصوالحي بوزكري :

إلى بقي ما جاش واش ما يمكنش نبدو بإدارة الدفاع الوطني والحالة هذه أن الوزير المحترم معنا هنا.

*** السيد الرئيس :**

الدفاع الوطني لا أرى مانعا والملاحظة في محلها. إذن أطلب من السيد المقرر أن يقدم ملخصا للتقرير حول ميزانية إدارة الدفاع الوطني التي سبق للمجلس أن صادق عليها بالإجماع فالتدخلات ستكون بمثابة تفسير التصويت، الكلمة للسيد مقرر اللجنة.

*** السيد مقرر اللجنة :**

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أتلو على مسامعكم ملخص التقرير ربحا للوقت، أما فيما يخص التدخلات والإستفسارات والأجوبة للسيد الوزير فهي موجودة داخل المحضر الموزع على الفرق.

بسم الله الرحمن الرحيم،

لي الشرف العظيم أن أقدم للمجلس الموقر التقرير الذي أعدته لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني بمناسبة درايتها لمشروع ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون للسنة المالية 2000-1999 خلال جلسات الأربعاء 2 يونيو برئاسة السيد الصوالحي بوزكري السيد رئيس اللجنة وحضور السيد الوزير المنتدب المكلف بإدارة الدفاع الوطني ولا يفوتني أن أتقدم باسم أعضاء اللجنة للسيد الوزير بجزيل الشكرللسيد الوزير بإلقاء عرضه القيم أمام اللجنة والذي استعرض من خلاله بيانات وإيضاحات عن التدبير المتخذ في السنة الماضية بميادين التكوين العسكري والخدمة العسكرية وجيش تطبيقا للتعليمات السامية الملكية لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة حيث أمر جلالته بإعداد النصوص المتعلقة بتجهيز الخدمات المعنوية والمادية لمكفولي الأمة وقدماء العسكريين وقدماء المحاربين وبإحداث مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية للعناية بهم مضيفا بأن الوكالة المكلفة بالمساكن والتجهيزات العسكرية تقوم حاليا بإنجاز برنامج شمولي بغلاف مالي يناهز مليار درهم قصد تجهيز 4200بقعة أرضية وإنجاز 2700 شقة للكراء ومحاربة أحياء الصفيح وبخصوص العناية بالمواد البشرية

أوضح أن إدارة الدفاع الوطني قامت هذه السنة بترسيم جميع الموظفين المدنيين المتوفرين على الشروط القانونية وتحسين الوضعية المالية للقضاة العسكرية وتعويض الأطباء العسكريين ورؤساء المصالح والمراكز الاستشفائية الجامعية وأخيرا ذكر بالأرقام الاجتماعية للميزانية كالتالي: ميزانية التسيير الموظفون 9 مليار و548 مليون و589 ألف درهم، المعدل في النفقات 2 مليار و548 و706 ألف درهم ميزانية التجهيز، اعتمادا الأداء، 9 مليون ما يناهز المليار، الالتزام 3 مليار، لقد كانت البيانات والإيضاحات الهامة التي تضمنها رض السيد الوزير المصدر الأول المعين والأساس لانطلاق المناقشة في ضوئها استنارت معظم ومختلف تدخلات القوات المسلحة الملكية وقائدها الأعلى ورئيس أركانها كلهم على التأييد الكلي واللامشروط للسياسة الحاكمة لصاحب الجلالة ومبادرته وقراراته الصائبة الرامية إلى إصلاح وتطوير العمل العسكري واعتماد استراتيجية محكمة للدفاع عن حوزة الوطن وحماية مقدساته والحفاظ على أمن الدولة واستقراره وهم يعكسون بذلك الإجماع الوطني حول الدفاع عن المصالح العليا لبلادنا والغيرة عن قضاياه السامية العامة وعلى رأسها قضية وحدتنا الترابية وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة قد استمعت إلى أجوبة السيد الوزير على مختلف تساؤلات السادة المستشارين واستفساراتهم نريد ملخصا لها ولتدخلات السادة المستشارين كما أشرت آنفا، وعقدت جلسة أخرى يوم 11يونيو 1999خصصت للتصويت على إدارة الدفاع الوطني حيث صادقت بالإجماع. والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد الرئيس :

شكرا للسيد مقرر لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني، المستشار السيد عادل المعطي نفتح الآن باب المناقشة ونعطي الكلمة، لأول مستشار مسجل في اللائحة وهو السيد محمد أكرام عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

إذن اتفقنا على التدخلات في البداية للدفاع الوطني بالنسبة ونؤجل الكلمة للمستشار السيد رحال الزكراوي.

اتفقنا باش يكون تدخل واحد بالنسبة للجنة ككل، لجنة الخارجية والدفاع الوطني، إذن التدخلات كلها ديال الفرق موجهة تدخل واحد على هذا الأساس

(ملاحظة في محلها) وكنطلبوا من السيد المقرر باش يعطينا التقرير ديال اللجنة.

بالفعل بالنسبة لثلاث لجن بما فيها الداخلية والعدل والتشريع، تدخل واحد لكل فريق. (دردشة في القاعة)

طيب نصحح ما قلناه في البداية، الكلمة للسيد مقرر اللجنة لعرض الجانب المتعلق بوزارة الخارجية والتعاون.

السيد المقرر، قدمت تقرير شمولي يشمل لا الخارجية ولا الدفاع إذن كنا في الطريق الصحيح، الكلمة للمستشار السيد محمد أكرام عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

* المستشار السيد محمد أكرام :

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يسعدني ويشرفني باسم إخواتي في فريق التجمع الوطني للأحرار أن أساهم في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الخارجية والتعاون وإدارة الدفاع الوطني برسم سنة 1999-2000

السيد الرئيس،

أولا أغتنم هذه الفرصة لأنوه باسمي وباسم فريقي بالسادة الوزراء المسؤولين على هذين القطاعين للتجاوب الذي وقع في اللجنة ونقول لهم بأننا سجلنا بكل ارتياح عميق كل ما جاء على لسانهم ونشكر السيد الوزير المسؤول عن إدارة الدفاع الوطني الذي وافانا بكل تساؤلاتنا وكذلك السيد وزير التعاون والخارجية وخاصة ما جاء على لسانه للإصلاح وإعادة هيكلة هذا القطاع ليواكب العصروالتطور وذلك تبعا لتوجهات جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، يغتنم التجمع الوطني للأحرار مناسبة مناقشة قطاع الشؤون الخارجية وإدارة الدفاع الوطني ليعلن عن ارتياحه لما توليه الحكومة من اهتمام بملف الاستفتاء التأكيدي وهو موضوع إجماع وطني شامل حول جلالة الملك الحسن الثاني نصره اله وأيده ولتكون هذه الفرصة مناسبة أيضا لنوجه تحية إكبار لقواتنا المسلحة الملكية لما أدته من خدمات جليلة لهذا الوطن وننحني إجلالا لأرواح شهدائنا الأبرار تغمدهم الله برحمته ونقف وقفة احترام وتقدير لإخواننا المحتجزين في مخيمات تندوف والحمادة، ونتساءل عن مواقف الرأي العالمي والمنظمات الحقوقية وحماة الرأي ليضعوا حدا لكل أشكال التعذيب والاحتجاز التي يتعرض لها إخواننا المعتقلون بمخيمات الذل والهوان من طرف عصابات إجرامية تجهل المواثيق الدولية لأنها بدون هوية وبدون تاريخ وبدون انتماء ولهذا ندعو المبعوث الأممي أن يواصل مجهوداته لإغلاق ملف الصحراء نهائيا وملف المغاربة المحتجزين، والعلم أصبح على علم بالممارسات التضليلية التي يواصلها مرتزقة البوليساريو،

وإذا كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أعلنت عن رغبتها في جعل هذه السنة سنة طي هذا الملف فإننا لا نخفي انشغالنا أن الواقع قد أثبت أن أسلوب المراوغة يجد كلما اقترب الموعد المحتوم وعلى الرأي العام الدولي أن يدرك ذلك جيدا والمغرب مطمئن بشرعية قضيته ويعتبر أن الاستفتاء الحقيقي للصحراء كان يوم 6 نونبر 1975 فذاك هو الاستفتاء الحقيقي للصحراء وهو النماء والطمأنينة التي تحمها السكان يرحلون ويتلمون بعد أن من الله علينا وعليهم بصلة الرحم، فذاك هو الاستفتاء فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، إننا نقدر الأعباء الملقاة على عاتق ديبلوماسيتنا ولا نستهين فيما تقوم به لمواجهة التحديات المرتبطة بأقاليمنا المسترجعة وبقية الجيوب المسترجعة عن أصالة المغرب التاريخية وحضارته، في نفس الوقت نتطلع أن يعمل الجهاز الديبلوماسي المغربي على تغيير الأسلوب المتبع في اللقاءات الديبلوماسية ومحاولة إشراك المؤسسات المهنية والجمعيات المغربية الثقافية منها والاقتصادية والسياسية في التحركات والاتصالات مع الخارج، لأن المجتمعات المدنية في الخارج غير مقتنعة بأسلوب الديبلوماسية وتبادلها على مستوى السفراء، لأن ذلك أصبح متجاوزا وغير مجدي، يجب أيضا التفكير والتركيز للأصول إلى المجتمع الدولي المدني عبر المجتمع المدني المغربي بثقافتنا واقتصادنا وإعلامنا المتواضع الذي لا يمكن أن ننتظر منه أن يقوم بهذه المهام وحده فإن إعلامنا البصري القناة الأولى منه والثانية منه ليس لها تواجد أو وقع في الخارج وهذا موضوع آخر، إننا نؤكد دعمنا لبناء اتحاد المغرب العربي وندعو إلى تفعيله وتنشيط دوره لأنه يشكل اختيارا استراتيجيا لا رجعة فيه ونؤكد دعمنا لبناء اتحاد المغرب العربي لاعتباره خيارا مصيريا يعزز وجودنا السياسي والاقتصادي في الساحة الدولية خصوصا أمام العولمة والتكتلات الاقتصادية الكبرى منها على الخصوص الاتحاد الأوربي الذي واجهناه في المغرب العربي متفرقين كل واحد على حدة في مفاوضة مرهقة من أجل إقامة منطقة للتبادل الحر وأملنا كبير في أن نشرع في تحيين وتطبيق الاتفاقيات كما نطلب بإشراك الغرف المهنية ونعتقد بأن للديبلوماسيين منا قضايا أخرى موازية وهامة وتدخل في صميم اختصاصاتها ومنها الاعتناء بجاليتنا بالخارج والبحث عن أسواق خارجية لمنتجاتنا الوطنية زيادة على تمثيل المغرب في المحافل الدولية فكما يعلم الجميع أن الاقتصاد المغربي مقبل على الانفتاح على الأسواق الأوربية فعلى اعتبار لفرق التنمية الواضحة بين الدول النامية والإلغاء المتبادل لرسوم الاستيراد وانفتاح القطاع الصناعي على المنافسة الأوربية وأمال المستوى المتواضع للقدرة التنافسية للصناعة الوطنية زيادة عى تواضع انتاج التجارة الخارجية.

دبلوماسيتنا في الخارج مؤهلة لتلعب دورا مهما في إيجاد أسواق خارج أوربا وأمريكا وآسيا وإفريقيا على الخصوص وهذا بالطبع بالإشراك مع المهنيين ولاسيما أن الزيارة التي قام بها السيد الوزير الأول رفقة رجال الأعمال إلى كل من الصين ومصر

وإفريقيا أكدت على أن المنتوج المغربي له مكانة في أسواق هذه القارات وذلك متى تحركت الآلات الديبلوماسية لذلك وإثر زيارة السيد الوزير إلى إفريقيا مثلا أعلن المسؤولون هناك أن أبواب أسواقهم مفتوحة أمام المنتجات المغربية فهذا المطماح الجاد والهادف هو ما نري أن تتجه جهود سفاراتنا إلى تحقيقه وبلورة التعاون القائم بين بلديتنا وباقي البلدان وتذليل العراقيل التي تقف دون تطويره لأن الظروف الحساسة للتقلبات الاقتصادية تتطلب أن تتسلح على جميع الواجهات وبكل الإمكانيات فيما يرجع إلى الجالية المغربية بالخارج أغتنم الفرصة للإشارة إلى أفراد جاليتنا المغتربة وهم سفرائنا وندعو إلى توجيه العناية بهم من تخطيط مدعم بالدراسات المواكبة لهم ولأجيالهم وحمايتهم من الانزلاقات والخروقات فيما يتعرضون لهم في أرض الغربة وعند العودة من تناقضات تعمق جراحهم وتنعكس عليهم بكثير من العدل كما ندعو إلى تبسيط المسطرة الإدارية وتحسين أسلوب المعاملة معهم داخل السفارات والقنصليان وخاصة وأن منهم من يقطع المئات الكيلومترات من أجل حياز ورقة إدارية وربما يعود من حيث أتى لسبب بسيط وهو أكثر من يعاني من العنصرية والتمييز والبيروقراطية والعنصرية والتجنيس في بلدان الغربة وإذا كنا نفتخر بمعنوياتهم العالية وتعلقه بالعرش وإخلاصهم لصاحب الجلالة نصره الله وأيده فإننا ندعو إلى الجهود التي تقوي تمسكم بهويتهم وتحافظ على انتمائهم وارتباطهم بالأخلاقيات الإسلامية كما ندعو إلى توفير الشروط الواضحة والفرص الحقيقية لإدماجهم في عملية التنمية الوطنية وكافة لمجالات الاقتصادية التي ينشدون بها ولا يجد من يهمهم والمرونة مما يساعدهم على اقتحامها، إنهم يتطلعون لذلك بشغف كبير إلا أنهم يشتكون من اللامبالاة ومن اللامعاملات التي لا ترتاح إليها الكرامة الوطنية، وأملنا أن يجد عمالنا في الخارج في فلسفة المغرب الجديدة وحكومة التناوب والتغيير ما يعيد إليهم الاعتبار ويسارع إلى إشراك جميع المواهب والطاقات في خدمة المسيرة الوطنية والمطامع العامة لكفاح المغاربة على السواء، أما فيما يخص المغرب العربي بالنسبة لنا لابد من تحديد هذه المسألة الهامة وهي أننا مع إقامة مغرب عربي متضامن لكننا لا نقبل كيفما كانت مزاياه أن تكون على حساب قضيتنا الوطنية وختاما، إن أمام ديبلوماسيتنا مسؤولية صعبة وتزداد يوما بعد يوم إن كنا أكثر من أي وقت مضى مدعوون إلى تطوير الآليات الديبلوماسية نريد منها أن تلعب دورا اقتصاديا ولها منا والصيت الطيب والعالي سندا ودعما أساسيين فإننا في التجمع الوطني للأحرار نرى على الجهاز الديبلوماسي أن يحدد ويجدد أسلوبه على أسلوب عمله ليوقى إلى مستوى ما يتطلبه العالم الجديد وأن يبحث على أنجع الطرق وأكثرها جرأة لتقوية علاقتنا الإقتصادية لجلب الاستثمارات الأجنبية وتوسيع الأسواق لمنتوجاتنا الوطنية واستفادة بلدنا من الإمكانيات التي يوفرها التعاون الدولي وأن يخوض بعين الإعتبار البعد الأورمتوسطية لعلاقة المغرب نظرا للدور الذي أصبح يلعبه في هذه المنطقة اعتبارا لأهميتها الاستراتيجية والإقتصادية على الصعيد العالمي وهذه نظرتنا لما نتوخاه من تحركات لآليتنا الديبلوماسية وفقها الله وفقنا جميعا وشكرا.

السيد الرئيس

شكرا لمستشار السيد أكرام محمد:

تفضلوا السيد وئيس اللجنة المحترم

نقطة نظام وهي أن المجلس قرر أن يناقش دفعة واحدة قطاعي الخارجية وقطاع الدفاع الوطني فإذا كنا نلاحظ حضور السيد الوزير المكلف بإدارة الدفاع الوطني نسجل مع الأسف غياب المسؤولين وهم ثلاثة على قطاع الشؤون الخارجية خصوصا وأن السادة المستشارين يأتون بأفكار واقتراحات ويودون ويأملون أن يتدارك هذا الوضع خلال هذه الجلسة، شكرا.

السيد الرئيس

السيد المستشار المحترم، أعتقد أنه أشرتم في البداية أن هذه الطريقة التي نناقش فيها قطاع خاضع للجنة معينة ربما لم نشعر الوزراء المعنيين وفي جميع الحالات ملاحظاتكم قد سجلت والسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان هو موجود معنا وسيعمل على تدارك الأمر وشكرا.

تفضل السيد المستشار المحترم

السيد الرئيس

حقيقة عندنا تدخلات في الخارجية وإذا كان السيد وزير الخارجية سيحضر سنحتفظ بها لنقدمها إليه خاصة بوزارة الخارجية وإذا غيب فسنتنازل بكل بساطة وشكرا.

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم، المساهمة ديالكم في المناقشة موجهة للرأي العام وكذلك للحكومة وأعتقد أن يتواجد الوزراء المعنيون بالقطاع قد سجل والسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان أخذ علما على ملاحظتكم وسيعمل على تدارك الأمر.

الآن الكلمة في إطار مناقشة لممثل فريق الحركة الديمقراطية الإجتماعية المستشار المحترم مولاي المهدي الحبيبي لكم الكلمة:

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء المحترمون

السادة المستشارون المحترمين

يشرفني أن أتقدم باسم فريق الحركة الديمقراطية الإجتماعية لأوضح موقف فريقي حول قطاع الدفاع الوطني وقبل التطرق لحيثيات هذا الموقف نريد أن نقف وقفة إكبار وإجلال إلى كل أفراد القوات المسلحة الملكية المرابطين في ثغوم الصحراء للدفاع عن حوزة وكرامة هذا الوطن الغالي سواء الأحياء منهم أو الذين انتقلوا إلى دار البقاء والذين صدق في حقهم قوله تعالى: {رجال صدقوا ما عاهدوا الله فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا} صدق الله العظيم

لقد أنصتنا وتقصينا المقتضيات التي جاءت بها هذه الميزانية التي للأسف الشديد لا ترقى إلى مستوى تطلعات المهام الجسيمة التي يطلع بها أفراد قواتنا المسلحة الملكية المقدمة وبالرغم من ذلك فإن هذه الميزانية تحظى بإجماع وطني، إجماع له دلالة عميقة وإشارة قوية، إجماع يبتعد كل البعد عن لغة الأرقام الجافة كما نريد أن لا يفوتنا الفرصة بأن ننوه بالمجهودات الجبارة التي يبذلها القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية الراعي للأمن الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده، والذي فتئ يولي رعاية وعناية كبيرتين لأسرة الدفاع الوطني وتتجلى مظاهر هاته العناية في إحداث مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الإجتماعية لقدماء العسكرين وقدماء المحاربين والتي تشكل بحق قفزة نوعية من خلال تنمية التعاون العائلي والإجتماعي لفائدتهم لذا فقد أولت لهم هذه المؤسسات الجليلة امتيازات ومنافع عديدة كتخصيص بعض المناصب المعنيين بمن فيهم مصالح الإدارة التابعين للدولة والمؤسسات العامة والجماعات المحلية وكذلك التطبيب المجاني داخل المستشفيات المدنية والعسكرية التابعة للدولة هذا دون أن ننسى التعليمات السامية القاضية بتحقيق الرعاية المعنوية والدعم الوجستيكي لمكفوي الأمة وذلك من خلال الأسبقية في ولوج المؤسسات التعليمية وتقاضي المنح وولوج المناصب العمة بإدارة الدولة، إن هذه الإلتفاتة السامية هي التي زرعت روح الوطن والتشبع بالمبادئ القاضية بالدوذ عن كرامة هذا الوطن العزيز وإن نظام الخدمة العسكرسة لدليل قاطع وبرهان ساطع عن تجليات وتمظهرات هذه المبادئ كما أنها السبيل الأنجع لخلق وتوطيد أواصر بين الجيش والأمة ، في هذا الصدد نسجل الفخرين لإشتراك المرأة في الخدمة العسكرية الفعلية وكذلك الجيش الرذيف.

السيد الرئيس،

إن الاعتمادات المفتوحة لإدارة الدفاع الوطني لا تستجيب للحاجيات والمتطلبات الحالية والمستقبلية ومع ذلك نعرب عن فخرنا واعتزازنا بالتقدم الحاصل في الميدان الإجتماعي:

أولا : البرنامج الشمولي في ميدان السكنى،

ثانيا: التغطيات الصحية بإنشاء مزيد من الوحدات الإستشفائية العسكرية،

ثالثا: المساعدة القضائية للقوات المسلحة الملكية أمام المحاكم .

إننا في فريق الحركة الديمقراطية نعلن عن تصويتنا لفائدة هذه الميزانية راجين أن تحظى بعناية أكبر حتى يتسنى لها القيام بالأدوار الجسيمة المنوطة بها في أحسن الظروف والأحوال فرتباطها بسلامة وأمن المواطنين يتطلب عناية فائقة ودقيقة فمرة أخرى تحية إكبار وإجلال للقائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده وإلى كل

الأعضاء الذين ينتمون إلى هذه الأسرة التي لا ترضى الذل والضعف والهوان والتي استخسرت الغالي والنفيس من أجل عزة هذا الوطن وأدام الله رجمته على شهدائنا الأبرار **ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون** صدق الله العظيم.

السيد الرئيس

ننتقل إلى وزارة الخارجية بادئ ذي بدء نهنئكم السيد الوزير على الثقة المولوية السامية التي حضيتم بها من خلال تعيينكم على رأس الديبلوماسية المغربية كما نتمنى أن تكونوا في مستوى هذه الثقة ومستوى طموحات الشعب المغربي وهذا لسي بعزيز عليكم ويظهر جليا من خلال ما لمسناه فيكم وما تحملونه من تصورات جديدة وأفكار جديدة وإبداع جديد بالشأن الديبلوماسي إننا سجلنا بكل ارتياح المناقشة الشفافة والصريحة التي دارت بيننا في لجنة الخارجية التي دارت بيننا من خلال العرض الذي قدمتموه الذي كان لحد ما شافيا وكافيا إلا أننا نسجل وللأسف الشديد ضعف وقصور الاعتمادات المفتوحة لهاته الوزارة اتي مما لا شك فيه أنها ترقى إلى مستوى جسامة المسؤولية الملقاة علي عاتقها.

السيد الرئيس،

إن أول ملف يكتسي خاصية وأهمية قصوى ينتظر العمل الديبلوماسي وهو ملف وحدتنا الترابية الذي يعتبره فريقنا منهيا على المستوى الميداني وبقي أن يتم مستوى طيه على المستوى الدولي وبالرغم عن مناورة الطامعين وكيد الكائدين وحساد استقرار هذا البلد الأمين فإننا نعلن أن الصحراء مغربية وستبقى مغربية وستبقى مغربية إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها مرشدون ودليلنا في ذلك وهو وجود ذلك الملف في أيادي أمينة أيادي صاحب الجلالة نصره الله من جهة وثقة حزبنا ي السياسة التي ينهجها جلالته في إدارة هذا الملف من جهة أخرى، كما أننا نريد أن لا تمر علينا الفرصة دون أن نؤكد أن لا استفتاء بدون إشراك جميع الأبناء المنحدرين من أقاليمنا الجنوبية بحيث لا يعقل تسجيل أب في حين إقصاء الأبناء وما شابه ذلك من حالات كثيرة التي لا تتماشى والمنطق السليم، إن الإجتماع الوطني الذي تحظى به قضيتنا الوطنية التي يجب أن تكون مؤثرة وفاعلة لصد كل المحاولات الخسيسة والدنيئة التي يقوم بها الإنفصاليون ومن يقف وراءهم،"هذا دون أن يغيب الدور الذي تطلع به المنظمات الغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني لإثبات حقنا المشروع والتاريخي في صحرائنا، أما بالنسبة لمدينتي سبتة ومليلية السليبتان فإننا نطالب استرجاع المدينتين من خلال تكوين خلية للحوار والتفاهم مع اسبانيا التي تنادي باحترام وتطبيق مقتضيات الميثق الأوربي الداعي إلى مناهضة الإستعمار بكل أشكاله، وفي هذا الصدد وجب حل مشكل السكان بهاتين المدينتين فمثلا سكان مليلية والذين يقدرون بحوالي 30 ألف و لا يجدون إدارة مغربية يتعاملون معها.

السيد الرئيس،

إن العالم يعرف تحولات كثيرة وبوثيرة سريعة نحو خلق تكتلات سياسية واقتصادية للدفاع عن المصالح ، وبهذا الخصوص نطالب بتنسيق الموقف قصد وضع عجلة قطار اتحاد المغرب العربي في سكته السليمة وذلك من خلال بذل المجهودات قصد التغلب على المشاكل التي تعرقل سير هذا الإتحاد الذي مما لا شك فيه يعد قوة سياسية واقتصادية واجتماعية تخدم مصالح شعوب المنطقة.

إن زمان التكتلات يستدعي منا أيضا بذل جهود كثيرة لخلق الصداقة والتعاون بين بلدان العالم العربي والإسلامي وبهذا الخصوص نسجل بارتياح السمعة التي يحظى بها السيد رئيس لجنة القدس صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني أيده الله ونصره لدى كافة الأقطار العربية والإسلامية كما ننوه كافة المجهودات الجبارة التي يبذلها جلالته من أجل نصرة قضايا العالم العربي والإسلامي وفي هذا الصدد نستحضر نصرة جلالة الملك لقضايا الشعب الفلسطيني قصد استرجاع أراضيه وإعلان قيام دولة عاصمتها القدس الشريف، كما لا تفوتنا الفرصة للمطالبة من هذا المنبر لرفع الحصار عن الشعب العراقي والسودان الشقيقين هذا ودون أن ننسى القارة الإفريقية التي تتخبط للأسف الشديد مشاكل في مشاكل نتيجة الحروب الأهلية المتواجدة هنا وهناك لذا نطلب بتفعيل أواصر التعاون قصد الخروج من كنف هذا المشكل ونطالب منظمة الوحدة الإفريقية أن تفتح أحضانها إلى المغرب صانع أواصر

العلاقات الأفروأوربية من خلال طرد ما يسمى بالبوليساريو في حضيرة هذه المنظمة.

السيد الرئيس،

إن تقوية وتنشيط الشأن الديبلوماسي من أجل حضور فعال ومتميز في المحافل الدولية يتطلب وضع استراتيجية لتحديد آليات الديبلوماسية المغربية وتكوين شخصية في المجال الديبلوماسي وبهذا الخصوص نحبذ فكرة تأسيس المعهد العالي للتكوين الديبلوماسي والقنصلي مهامه الأساسية التكوين البشري في الشأن الديبلوماسي يعرفون قضايا بلدهم لهم القدرة والإمكانيات المعنوية واللوجستيكية لتنشيط الديبلوماسية وتسويقها من أجل القدرة على جلب الاستثمارات وخلق تعاون مالي مع كافة الدول فتحسين موقفنا يأتي من خلال الدفاع والذود عن مصالحنا.

السيد الرئيس ،

إن العناية والاهتمام التي ما فتئ يوليها صاحب الجلالة للجالية المغربية المقيمة بالخارج لاعتبارها رأسمال وطني وجب على الوزارة اتخاذ إجراءات عملية لتفعيله والقيام بإجراءات من شأنها الاعتناء وتأطير هاته الفئة كفتح لقاءات وحوار مع أبناء الجالية في كل ربوع المهجر وتخصيص الزيارات كل ما حددتم منطقة توجد بها جاليتنا وعلى ذكر هذه الأخيرة نستحضر عملية العبور عودة جاليتنا بالمهجر إلى أرض الوطن لذا وجب اتخاذ إجراءات عملية لكي تمر عملية العبور في أحسن الظروف الأحوال من خلال توسيع مناطق العبور وتوفير وسائل الراحة لهم وكذا خلق نوع من المرونة في المراقبة الأمنية وتوفير أشخاص يؤطرون عملية العبور خصوصا ونحن مقبلون على استقبال ما يزيد على 50 ألف شخص يوميا و12 ألف سيارة لذا وجب تخصيص بواخر إضافية خاصة لنقل الشاحنات بين الجزيرة الخضراء ومدينة طنجة وبمناسبة استحضار جاليتنا فإننا نطالب بخلق مراكز إضافية أخرى خاصة بتثبيت وتصديق الإمضاءات عوض مركز واحد يوجد بمدينة الرباط فمعناة المواطنين وجاليتنا بخصوص هذا الموضوع كثيرة ومتنوعة.

أيها السادة،

إننا نساند السياسة التي تقدم بها السيد الوزير ولكن حجم الاعتمادات المخصصة لهيه الميزانية لا ترقى إلى مستوى المهام الجسيمة التي تطلع بهذه الوزارة لذا فإننا نعلن لفريقنا عن التصويت ضدها وشكرا.

السيد الرئيس

شكرا السيد المستشار المحترم

شكرا للسيد المستشار المحترم

أعتقد أن تمنياتكم السيد الوزير وزير الخارجية على الثقة التي قالها عن جلالة الملك وها هو الآن قد حضر ونحن نبلغها بالنيابة عنكم.

الآن ننتقل إلى مواصلة المناقشة ونعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد عادل المعطي عن الفريق الديمقراطي لكم الكلمة.

إذا سمحتم لائحة المتدخلين من بعد السيد المستشار عادل المعطي عن الفريق الدستوري المستشار المحترم السيد بريكة الزروالي عن الحركة الشعبية السيد الصوالحي بوزكري، عن الفريق الاستقلالي السيد مصطفى ميارة، عن فريق الحركة الوطنية المستشار عبد الإلاه الصوادقة، عن الفريق الاشتراكي المستشار السيد محمد القادري، عن فريق الجبهة القوى الديمقراطية السيد المستشار لحسن أميلو عن فريق الكونفدرالي السيد حميد....

* المستشار السيد عادل المعطي :

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين،

ضروري حتى لايتولى لديهم أي شعور اتجاه وطنهم.

نؤكد على ضرورة العمل في اتجاه المغرب العربي، وتعزيز آلياته خدمة لمصلحة الشعوب المغاربية، وعلى تذويب كل المعوقات التي تقف أمام تحقيق سياسة عربية تضامنية تخدم مصالحنا ومصالح كل الدول العربية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

إن الممارسة الديبلوماسية لبلادنا تتطلب تغييراً جدريا يتجاوز المنظور التقليدي الذي سار عليه منذ عقود، مما يفرض مواكبة التحولات والاقتناع بأن البعد الاقتصادي أصبح اليوم يشكل أحد ركائز العمل الديبلوماسي وأحد أدوات تفيعله، وأملنا أن يرقى السيد الوزير الذي يعي كل الوعي بهذه الحقيقة بالآلة الديبلوماسية المغربية ومن خلالها السياسة الخارجية إلى المستوى الذي يمكنها من البحث عن أفضل السبل لدعم البنية الاقتصادية الوطنية.

وأختم هذه المداخلة بما أكد عليه رئيس فريقي عند مناقشته لمشروع القانون المالي حيث قال : إن للمغرب بقيادة جلالة الملك سمعة عالية في كل المجالات، وذلك برجاحة وسداد القول ووضوح الرؤيا، والحكومة عليها أن تستثمر هذا الرصيد لصالح بلادنا لا أن تغرق البلاد في النظريات والتنظير والدراسات واللجن المنتشرة في كل مكان، وبدون طائل. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد المستشار السي مصطفى ميهرة. تفضلوا أسيدي.

* **المستشار السيد مصطفى ميهرة :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن لغة الأرقام والتعامل مع الاعتمادات المخصصة لمختلق قوانين المالية للدفاع الوطني كان دائما بالنسبة لنا في الفريق الاستقلالي مناسبة لتأكيد الإجماع الحاصل حول القضية الوطنية الأولى، قضية الوحدة الترابية من طنجة إلى الكويرة، هذه الوحدة التي بذل الشعب المغربي ومايزال في سبيل تثبيتها النفس والروح والمال بدون حساب، وقدم التضحيات باستمرار ملتفا حول قائد المسيرة جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، ومسلحا بعزيمة وثبات القوات المسلحة الملكية الظافرة التي يبلى أفرادها الأشاوس البلاء الحسن، لحماية الصخور المغربية والحقوق المشروعة للمغرب على حدوده التاريخية.

إن أية اعتمادات ترصد للدفاع الوطني هي في الواقع استمرارية والتزام بأن المغرب الذي استرجع صحرائه، وفق المشروعية الدولية وإرادة أبنائه متشبث بحقوقه التي تؤكدها مجهودات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المبذولة في أقاليم الصحراء العزيزة، التي ما فتئ المواطنون يعلنون مغربيتهم، ومغربية التراب الذي يقيمون عليه تاريخيا، ويعتبرون أن مسلسل التسوية الأممي، بتنظيم الاستفتاء للصحراء لن يقود حتما إلا إلى تأكيد مغربية الصحراء.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

فبمناسبة مناقشة هذه الميزانية نقوم بتوجيه تحية الاكبار والاعتزاز لجنودنا الأبطال، وقائدهم الأعلى جلالة الملك الحسن الثاني، كما نغتنمها فرصة للإنحناء بخشوع وتقدير أمام أرواح شهدائنا الأبرار الذين سقطوا دفاعا عن كل شبر من التراب الوطني، وعن كرامة المغرب وأبنائه، داعين إلى المزيد من الإهتمام بأسرهم وأبنائهم، ونستغل هذه المناسبة كذلك لنأكد تشبثنا بضرورة استرجاع ما تبقى من ترابنا تحت السيطرة الأجنبية في سبتة ومليلية والجزر الجعفرية والوصول مع جراننا الإسبان إلى الحل العادل، وبإنهاء وضعية استعمارية لا تستقيم مع نهاية القرن، ولتطلعات شعبينا إلى مزيد من علاقات التعاون.

إن الدفاع الوطني جزء من هويتنا، وضمان لاستمرار كياننا، وحضارة ورمز لعزتنا، وقوته من قوة الانجازات التي تتطلبها معركة التقدم والديمقراطية ونحن لانتردد في التصويت إيجابيا ومن عميق هذا الاقتناع لفائدة ميزانية الدفاع الوطني.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

تستقيم السياسة الخارجية بالمغرب اهتماما خاصا عند حزب الاستقلال، وبإمانه للدور الذي يمكن أن يلعبه بلدنا من موقع العزة والكرامة والاستعداد الكامل لتحديات العصور الاقتصادية والسياسية والثقافية، هذه التحديات التي تقتضي أن يكون المغرب مسلحا ومحصنا بديبلوماسية قوية ونشيطة وفاعلة، إذ إن ذلك يفرض عن العمل الديبلوماسي المغربي أن يتطور ليس من حيث الميزانية فقط بل أيضا من حيث التأطير والتكوين، وتوفير أسباب النجاح المادية والبشرية لسفاراتنا وقنصلياتنا لتكون في خدمة قضايا المغرب المصيرية، ومواجهة مناورة خصوم وحدتنا الترابية.

إننا معتزون بتشبث مواطنينا في الصحراء بمغربيتهم، ونناشد الرأي العام الدولي، ومناصر الحق والمشروعية التدخل لفك الحصار المضروب على المحتجزين في مخيمات لحمادة ليعودوا إلى وطنهم.

لقد أكد حزب الاستقلال دائما ضرورة إنهاء هذه المشكلة المصطنعة في أقرب وقت ويعمل جاهدا لإعادة الحياة لاتحاد المغرب العربي، كي تلعب شعوبنا الدور المنوط بها، ففي عصر التكتلات الاقتصادية، والمنافسة المفتوحة لابديل لبلداننا غير توحيد صفوفها وتعزيز تعاونها لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ولابد أن نؤكد بهذه المناسبة على ضرورة اعتماد المغرب خطة تحريرية تؤدي إلى إنهاء استعمار سبتة ومليلية والجزر، وهذه الوضعية التي ما تزال إسبانيا تلسخها لا تستقيم مع العصر الجديد، ولا مع العلاقات التاريخية المغربية الإسبانية وآفاقها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

إن على خارجيتنا أن تبلور الموقع المتميز الذي يحضى به المغرب في المنتظم الدولي في علاقاته قاريا والأوربية والآسيوية والإسلامية والعربية، وذلك لخدمة قضايا التضامن والسلم والتعاون وتفعيل المواقف المساندة لحقوق الشعوب، لفلسطين والأقليات المسلمة عبر العالم ومجابهة سياسة القوى التي أصبحت ظاهرة نهاية القرن كفرض الحصار والتجويع على الشعوب، كما هو الأمر بالنسبة للعراق الشقيق، وليبيا والسودان.

وفي ختام هذا التدخل نريد أن نأكد دور الخارجية المغربية في تدعيم توجهات الإصلاح الداخلي، وتقديم صورة المغرب المنفتح المنحدر على هويته العربية الإسلامية، وتأسيس علاقاتنا الدولية على قاعدة الاستفادة من التطور العلمي والاقتصادي الذي يعرفه العالم وفتح الآفاق الواسعة أمام الإنتاج والإبداع المغربي بكل أنواعه.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن هذه التطلعات المتفائلة هي التي تجعلنا في موقع التصويت بالإيجاب لفائدة ميزانية الخارجية والتعاون ومترقبين تطورا مستمرا للديبلوماسية المغربية. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للبروفيسور السيد عبد الإله الصوادقة، السيد المستشار تفضل.

* **المستشار السيد عبد الإله الصوادقة :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني بمناسبة دراسة مشروع القانون المالي لسنة 1999-2000 أن أتحدث باسم فريق الحركة الوطنية عن الميزانية الفرعية لقطاع الدفاع الوطني، وقطاع الشؤون الخارجية، وهي مناسبة نأكد

من خلالها على تجندنا الدائم وراء صاحب الجلالة الساهر على حماية الوحدة الترابية للمملكة المغربية.

إن قطاع الدفاع الوطني يحتل مكانة هامة وبارزة في حياة الشعوب، وهو ما يفرض توفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق كامل السيادة الوطنية، ونحن في الحركة الوطنية الشعبية نتمم كل التضحيات التي تمت ونساند كل الجهود التي يبذلها الشعب المغربي بكل مكوناته تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله في صد المؤامرة بمختلف خيوطها والتي تفرض علينا إما أن نكون أو لانكون، هذه المؤامرة التي ترمي إلى محاصرة المغرب وتطويقه حتى لايستمر إشعاعه الحضاري والثقافي والديني في الانتشار، سواء داخل عمق القارة السمراء أو عبر الربط القاري الأوربي.

وقد شاءت الأقدار أن يتم إحباط هذه المؤامرة بفضل الحكمة المتبصرة للقائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية صاحب الجلالة نصره الله، وبفضل الصمود والتضحيات الكبرى التي بذلها الشعب المغربي، والقوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والقوات المساعدة، ورجال الأمن التي حالت دون نجاح المتآمرين في مساعيهم.

وأمام هذا فإننا نساند دائما بالإجماع على الميزانية المخصصة للدفاع الوطني، بل سنكون بجانبها أيضا إذا ما تم رفع اعتماداتها لتطوير الدفاع الوطني، وتحديثه بشكل يجعله يضاهي أمثاله في باقي كبريات البلدان. والسلام عليكم ورحمة الله.

أما فيما يخص قطاع الشؤون الخارجية :

أولاً : نتوجه بالتهاني الحارة للسيد الوزير للتقة المولوية، وأنتم أهل بهذه الثقة.

قطاع الشؤون الخارجية هو قطاع استراتيجي وهام جدا نظرا لحساسيته وأهميته في اتساع الاشعاع الديبلوماسي للمملكة المغربية، وبهذه المناسبة نساند ونبارك الخطوات التي يقدم عليها صاحب الجلالة في هذا الميدان سواء على المستوى الإفريقي أو العربي أو المتوسطي أو الإسلامي أو الدولي.

إننا في فريق الحركة الوطنية نرى أنه من الواجب أن يحضى هذا القطاع بالدعم الكامل لتنشيط السياسة الخارجية للمغرب وتحديثها وتفعيلها حتى تنفتح ديبلوماسيتنا على الجانب الاقتصادي، وليس الاقتصار على الجانب السياسي.

ذلك أن إكراهات العولمة الاقتصادية تفرض تحركا ديبلوماسيا اقتصاديا يعمل على التعريف بالمنتوج الاقتصادي المغربي وترويجه وتسويقه بأسواق أخرى، كما أنه ينبغي تفعيل السياسة الخارجية على المستوى الديبلوماسي خاصة في ما يتعلق بوحدتنا الترابية.

وهكذا يمكن للديبلوماسية المغربية أن توظف الجانب الاقتصادي في هذا المجال وأن تعمل على التعريف بعدالة قضية وحدتنا الترابية بمنظور جديد وبمنهجية مغايرة تقوم على توضيح خلفيات الخصوم وتفكيك خيوط المؤامرة التي تتعرض لها وحدة تراب المملكة، وذلك في أفق الاستفتاء التأكيدي لمغربية الأقاليم الجنوبية، وهو استفتاء يتطلب من المسؤولين المغاربة العاملين في الخارجية توضيح طابعه التأكيدي لوجود عدة روابط تاريخية وموضوعية تربط الأهالي الصحراويين بسلطان المملكة المغربية، وهو ما أقرته محكمة العدل الدولية في استشارتها التاريخية المعروفة.

كما تفرض علينا المسؤولية التاريخية العمل على استرجاع سبتة ومليلية السليبتين، واسترجاع كامل الثغور المحتلة حتى تتم تصفية كامل جيوب الاستعمار الاسباني بالمملكة المغربية، في إطار الاستراتيجية المستقبلية والتصور الحضاري الذي وضعه صاحب الجلالة نصره الله بمعية العاهل الإسباني، وهي استراتيجية ينبغي تفعيلها عبر العمل التأكيدي، عبر العمل المزدوج الديبلوماسي، الديبلوماسية المغربية في اتجاه تنفيذ الاستفتاء التأكيدي بالجنوب، وتصفية الاستعمار في سبتة ومليلية بالشمال، وهنا نقترح ضرورة التنسيق مع الفاعلين البرلمانيين المغاربة واعتبارهم شركاء في العمل الديبلوماسي المغربي، أو ما يمكن تسميتهم بالديبلوماسية البرلمانية التي يمكن أن تساهم بشكل فعال في هذا الباب شأنها في ذلك شأن الأدوات الإعلامية وغيرها من مكونات المجتمع المغربي ما دامت المعركة تهم الجميع.

كما يجدر بالخارجية المغربية أن تهتم بتفعيل التعاون والعلاقات الدوليين بتحريك وتشجيع بعد علاقات جنوب جنوب، وفي هذا الصدد نثمن الزيارة التي قام بها الوفد المغربي مؤخرا إلى الديار الإفريقية الفرونكفولية برئاسة السيد الوزير الأول، ونتمنى أن تتولاها زيارات

لباقي الدول الإفريقية الأخرى، أيضا حتى يتم تطوير البعد الإفريقي في العلاقات المغربية الخارجية باعتباره عمقا استراتيجيا يجب أن يحضى بالعناية الكافية.

كما أن البعد المغاربي يفرض ذاته بشدة في هذا الباب، وذلك لتقوية وضع الدول المغاربية في حواراتها واتفاقاتها مع مختلف التكتلات الاقتصادية والسياسية الدولية، للوصول إلى علاقات شراكة متوازنة، وهذا البعد يجب أن نقرنه بالبعد العربي عبر عقد اتفاقات ثنائية ومحورية في إطار المحور المغاربي مع المحاور العربية الأخرى، كمحور دول الخليج مثلا، في أفق تاسيس سوق عربية مشتركة، هذه السوق التي طالما راودت الكثير من الأجيال العربية، وبهذه المناسبة ننوه بالعلاقات المغربية المصرية، التي تسير في الاتجاه الصحيح الذي رسمه لها صاحب الجلالة والرئيس المصري، كما ننوه بالجهود التي يبذلها العامل المغربي شخصيا فيما يخص تنمية العلاقات المغربية مع دول الخليج وغيرها.

كما لاتفوتنا هذه المناسبة لنثمن جهود صاحب الجلالة فيما يخص قضية القدس سواء على المستوى السياسي الديبلوماسي، أو المستوى الاقتصادي والمالي، وخاصة إحداث صندوق القدس الذي أصبح آلية أساسية تمكن مدينة القدس من محاربة أشكال التهويد المستمرة، والحفاظ على أصالتها وطابعها الروحاني كعاصمة لدولة فلسطين المستقلة.

وهنا ننوه أيضا بما قام به صاحب الجلالة في سبيل إحلال السلم والسلام بمنطقة الشرق الأوسط عبر تكريس ثقافة التسامح والإيخاء بدل ثقافة الطغيان والعداء، هذه الجهود الملكية السامية تفرض على وزارة الخارجية المغربية استثمارها في تدعيم العلاقات المغربية مع كافة البلدان العربية وغيرها، كما يتطلب الموقف أيضا تفعيل العلاقات المغربية مع الدول الإسلامية التي تظل فضاءاً مستقبلياً هائلاً يمكن استثماره اقتصاديا عبر اتفاقات ثنائية تقوم على الشراكة المتوازنة، هذا النوع من الشراكة يجب أن يكون هو السمة المميزة لعلاقات المغرب مع السوق الأوربية المشتركة، ومع الولايات المتحدة الأمريكية التي تربطنا بها علاقات صداقة وطيدة، ومع دول آسيا التي تشكل فضاءاً يجب الاهتمام به خاصة مع اليابان والصين والهند، أو مع ماليزيا وأندونسيا، وغيرها من الدول الآسيوية.

كما يجب العناية أكثر بجاليتنا المتواجدة ببلاد المهجر، وذلك عبر تحسين الخدمات المقدمة في أحسن الظروف حتى لايشعر المغربي المهاجر بغربة مزدوجة، غربة في وطن الغير، وغربة في قنصلياته، وهذا يتطلب تخليق الفضاء الديبلوماسي المغربي حتى تصبح القنصلية المغربية بالخارج قبلة.يتمنى المهاجر المغربي زيارتها باستمرار، علما أن هذه الجالية تضخ شرايين الخزينة المغربية باحتياط هام من العملة الصعبة، وعموما يجب احترامها والتعامل معها بما يجعلها تشعر بكرامتها كاملة ينسيها هذا الشعور عذاب الغربة والإقصاء.

وفي الختام فإننا سنصوت على ميزانية الشؤون الخارجية بالإيجاب، رغم أن هذه الاعتمادات لاترقى إلى ما يطمح إليه الشعب المغربي، كما أننا نساندها على أمل أن تتدعم في السنة المقبلة وتحقق بعضا من الطموحات المشروعة للجميع. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* <u>السيد رئيس الجلسة</u> :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد المستشار السي محمد القادري.

* <u>المستشار السيد محمد القادري</u> :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي لمناقشة ميزانيتي وزارة الشؤون والخارجية والتعاون، وإدارة الدفاع الوطني.

في البداية أود باسم فريقنا أن أتوجه بتحيات الإكبار والإجلال إلى القوات المسلحة الملكية، وقائدها الأعلى جلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله، والساهر الأمين على وحدة البلاد وصيانة مقدساتها، كما أود التنويه بالإصلاحات الهامة في الميدان العسكري التي تعكس

اهتمام صاحب الجلالة الذي تفضل حفظه الله بالعمل على تحيين النصوص التشريعية في المجال العسكري، وإقرار نصوص جديدة تستجيب لما تفرضه الظروف من تحديات، هذه النصوص التي تمت المصادقة عليها من طرف البرلمان بالإجماع، كما لايفوتني الإشادة بالمكتسبات التي تحققت بالنسبة للخدمات الاجتماعية الخاصة بأفراد القوات المسلحة الملكية، وبتحسين الوضعية الإدارية والمادية للقضاة العسكريين، والأطباء العسكريين رؤساء المصالح الاستشفائية الجامعية، ونرجو بدل المزيد من الجهود من أجل أسرة القوات المسلحة الملكية تقديرا لتضحياتها الوطنية النبيلة.

بالنسبة لميزانية وزارة الشؤون الخارجية أود في البداية أن أهنئ السيد الوزير على الثقة المولوية في تعيينه على رأس وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، ونتمنى كامل التوفيق في مهامه الجديدة.

في إطار مناقشة ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون سأركز في تدخلي على ثلاث نقط أساسية :

أولاً : الأداء الديبلوماسي في ظل حكومة التناوب، إشراك الفعاليات في الحقل الديبلوماسي، ثم مواقفنا من القضايا الوطنية والدولية.

فبالنسبة للنقطة الأولى لقد لمسنا في التقرير الذي قدمه السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون أمام لجنة الخارجية بمجلس المستشارين نظرة جديدة في التعاطي مع القضايا ذات الصلة بسياستنا الخارجية، إطارها الأساسي التوجهات العامة التي أقرها التصريح الحكومي الذي عرضه السيد الوزير الأول أمام البرلمان في أبريل 98.

إنسجاما مع هذا التوجه الجديد في المجال الديبلوماسي عبر كل المستشارين المتدخلين في لجنة الخارجية عن تنويههم وإشادتهم بالخطوط العريضة للبرنامج والإجراءات التي تناولها عرض السيد الوزير أمام أعضاء اللجنة، مما يؤكد الارتياح للخطوات الإيجابية التي ستنطلق بها وزارة الشؤون الخارجية والتعاون لمعالجة الملفات المطروحة عليها، سواء في ميدان الإصلاحات التي تهم هيكلة مصالح الوزارة وتحديثها داخليا وخارجيا، أو على مستوى الأداء السياسي الديبلوماسي المعتمد أساسا على ممارسة ديبلوماسية تتعاطى بمنظور جديد مع القضايا الراهنة السياسية في السياسة الخارجية سعيا إلى تجاوز المنظور التقليدي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

أثناء مناقشة هذه الميزانية في القانون المالي للسنة الماضية طلبنا بصياغة مفهوم استراتيجي جديد في سياستنا الخارجية، ونبهنا إلى الضعف الكبير الذي تعانيه سفارتنا وتمثيلياتنا القنصلية في مجال الملحقات خاصة الاقتصادية منها والإعلامية، وغياب التنسيق مع الوزارات الأخرى ذات الوظائف المرتبطة بالميادين المذكورة، كما أثرنا بعض المعضلات والعوامل التي تحد من المردودية السياسية لتحركنا الديبلوماسي، وأكدنا على بلورة تصور شمولي في مجال السياسة الخارجية يتماشى مع التحولات الجهوية والدولية الراهنة ويستجيب للرهانات التي تمليها مصالحنا الوطنية خاصة بعد التحول السياسي الذي تشهده بلادنا بانطلاق تجربة التناوب التي لقيت ردود فعل إيجابية في الأوساط الدولية، وما تلم عليه هذه التجربة من تقوية عنصر الاستقرار الذي يشكل رأسمال سياسيا يعزز المركز الدولي لبلادنا، واليوم وبعد مرور سنة على تجربة التناوب ومتابعة العمل الديبلوماسي للحكومة يحق لنا وبنظرة موضوعية للأشياء أن نقيم الحصيلة.

نعلم جميعا أيها السادة أن من القواعد الأساسية المعروفة في إدارة العلاقات الدولية أن السياسة الخارجية لأية حكومة تعتبر امتدادا للطريقة التي يتم بها تدبير الشأن العام الداخلي، وإنه بسبب تطور العلاقات وتعدد الأطراف والمجالات التي تقتضي الفعالية أصبح الجانب الموضوعي في الوظيفة الدولية للحكومات يتغير ليطغى على الجانب الشكلي الذي كان يميز المفهوم التقليدي، لذا فإن العمل الديبلوماسي حديثا أصبح مرتبطا بالدور الوظيفي لتحقيق الأولويات الوطنية في ظل سياسة خارجية مواكبة للتطور.

وانطلاقا من هذه المعطيات فما يمكن تسجيله أن الحكومة الحالية قد بادرت فعلا إلى القيام بدور ديبلوماسي مركز وفعال هذه السنة من خلال الزيارات التي قام بها أعضاء الحكومة والتي تم التحضير لها بشكل دقيق لضمان تحقيق الأهداف المرسومة، وهكذا تم فتح آفاق جديدة لعلاقات المغرب ببعض البلدان في آسيا وأوروبا وأمريكا وإفريقيا والعالم العربي بدأت تأتي ثمارها بسرعة.

وقد واكب هذا التحرك الديبلوماسي حملة إعلامية على شكل مقابلات وتصريحات صحفية باشرها السيد الوزير الأول مع الكثير من وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية، كما تم تدعيم هذا التحرك بجهود ديبلوماسية مهمة للبرلمان بمجلسيه حيث كان حضور المغرب متميزا في المنتديات البرلمانية الإقليمية والدولية، لكن ما يمكن تسجيله أيضا أن دور بعض بعثاتنا الديبلوماسية كان باهتا مما يؤكد ضرورة إعادة النظر عاجلا في أجهزتنا وأطرنا الديبلوماسية، عملا بالمقولة التي تعتبر أن لكل زمان رجاله، ولكل ديبلوماسية مواصفاتها المنسجمة مع القيم الموجودة في الزمان والمكان وعلى ضوء التوجهات والمطامح السياسية المواكبة للعصر.

النقطة الثانية : إشراك الفعاليات في الحقل السياسي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

لقد أصبح الرأي العام يهتم بالشؤون الخارجية ولاينحصر انشغاله في القضايا الداخلية كما كان من قبل كما أضحى للإعلام دور أساسي في تقويته وبلورته وتحويله إلى رأي عام دولي.

لقد نمت نشاطات مختلفة تعدت حدود الوطن، وتشكلت تنظيمات إقليمية ودولية غير حكومية تمارس العلاقات الدولية في مجالات متعددة حزبية نقابية صحية ثقافية حقوقية إلى آخره، وتمكنت هذه التنظيمات باستخدامها وسائل الإعلام من كسب رأي عام دولي واسع مما يعني أننا في عصر تمت فيه عولمة وسائل العمل الديبلوماسي، ولم تعد الحكومة وحدها تقوم بتدبير العلاقات الدولية، لقد أصبح لزاما على ديبلوماسيتنا أن تأخذ بعين الاعتبار هذا المعطى الجديد في العلاقات الدولية، وأن تشرع في الاستعداد لخوض غمار التحولات بإشراك الفعاليات الطاقات العاملة في الحقل الديبلوماسي من أجل إعداد استراتيجية جديدة لولوج متغيرات القانون المقبل.

وتشكل الديبلوماسية البرلمانية نموذجا للديبلوماسية الجديدة، إذ أن لها صبغة تكميلية بالنسبة للديبلوماسية الحكومية، لذا يجب تدعيمها وتنظيمها حتى لا تبقى هامشية مجردة رحلة سياحية برلمانية.

إن العلاقة المغربية الإسبانية خير نموذج تتجلى فيه أهمية هذه الديبلوماسية الجديدة، ذلك أن العلاقات التي تربط المغرب وإسبانيا على المستوى الحكومي لم تترجم علاقات ممتازة على مستوى الرأي العام، والمجتمع المدني الإسباني، إن سبب ذلك طبعا يعود إلى إهمال تفعيل الآليات غير الحكومية وغياب الأدوات التواصلية التي لها التأثير العام في البلدين الجارين.

السيد الرئيس،

نعم، إن مهام توجيه العمل الديبلوماسي والقيام بتنمية التعاون الدولي، وتنسيق جميع العلاقات الخارجية تعود إلى اختصاص وزير الشؤون الخارجية لكن لابد من تشجيع الديبلوماسية الجديدة وتنسيقها بشكل مناسب لتساهم بفعالية ووعي بدورها في خدمة المصالح العليا للبلاد.

بالنسبة لمواقفنا من بعض القضايا الوطنية والدولية :

أولا قضية الوحدة الترابية : إن المغرب موجود في صحرائه المسترجعة، لقد انتصرنا في قضيتنا، وحررنا جزءا من ترابنا كان محتلا من طرف إسبانيا وتدخلت جهات لتعاكس الحقوق الوطنية للبلاد، ومع ذلك قبل المغرب إجراء استفتاء تاكيدي تشرف عليه الأمم المتحدة، فعلى هذه الأخيرة أن تضمن حق جميع السكان بالصحراء المغربية في التسجيل بقواعد تحديد الهوية، ولا نقبل إقصاء أحد من هذا الحق.

إن تشبث المغاربة بوحدة ترابهم، ووقوفهم وراء جلالة الملك أيه الله الساهر الأمين على وحدة الوطن لهو في الحقيقة الضمانة الحقيقية لانتصار قضية المقدسة.

وبخصوص مدينة سبتة ومليلية فيتعين بدل الجهود لإقناع المجتمع المدني والرأي العام الإسباني بعدالة المطلب المغربي لدفع الجارة إسبانيا إلى الحوار اقتداءاً بصيغة الاقتراح الملكي في إطار خلية التفكير كأسلوب حضاري يعتمد نداء العقل والحكمة لتجنب كل ما من شأنه أن يعكر صفو العلاقات الممتازة المتطورة بين البلدين الصديقين.

بخصوص المغرب العربي نحن ما أحوجنا اليوم لاستحضار روح مؤتمر طنجة 1958 فإن التحديات التي تواجه أقطار المغرب العربي هو الإكراهات التي تحد من الطموحات التنموية لهذه الأقطار لتفرضان بإلحاح القيام بمبادرات شجاعة لإحياء مؤسسة اتحاد المغرب العربي التي تعتبر الإطار الملائم للتعاون المغاربي وصيانة الحقوق والمصالح الحيوية لشعوب المنطقة.

إننا نسجل بارتياح عميق الخطوات الإيجابية التي تمت أخيرا خاصة في العلاقات الجزائرية أقول خاصة انعقاد لجنة المتابعة بالجزائر من أجل التحضير لاجتماع وزراء الخارجية للبلدان المغاربية ونأمل أن تنجح هذه المبادرة الرامية للتهييء للقمة المغاربية.

بخصوص العالم العربي والإسلام، إن إحداث وزارة منتدبة مكلفة بالمغرب العربي والإسلامي لايعتبر اختيارا صائبا، فبفضل حكمة وتبصر جلالة الملك والمغرب بانتماءه العربي ولهويته الإسلامية، كان دائما محط الأنظار من قبل أشقاءه في البلدان العربية والإسلامية، لقد تعززت هذه المكانة في ظل حكومة التناوب إذ أصبح نموذجا يقتدى به في العالم العربي والإسلامي، ونحن لا يسعنا إلا أن نعبر عن اعتزازنا بهذا المكتسب الجديد، وعلى ديبلوماسيتنا بطبيعة الحال تكريسه وتعزيزه.

الإتحاد الأوروبي : إن التطورات التي يعرفها المغرب العربي بدأت تثير الاهتمام الأمريكي بالمنطقة التي ظلت مرتبطة في علاقاتها بالإتحاد الأوربي.

إن هذا المعطى الجديد يتيح الفرصة لبلادنا التي تعرف تحولا مهما في اتجاه الديمقراطية أن تلعب دورا بارزا في التعامل مع المشاريع والمبادرات التي تحكم العلاقات الجديدة بالمنطقة بما يخدم بطبيعة الحال مصالح بلادنا، ومصالح مجموعة بلدان المنطقة.

وعلى الصعيد الإفريقي فإن انتهاج سياسة التعاون مع الدول الإفريقية في المجالات الاقتصادية والإعلامية والثقافية أعطى نتائج جد إيجابية، وقد أكدت جولة السيد الوزير الأول الإفريقية عن صحة هذا التوجه فالمطلوب من ديبلوماسيتنا تعزيز مكانة المغرب بإفريقيا، وتحفيز مقاولاتنا، ومؤسساتنا الوطنية للاستثمار في هذه البلدان وتدعيم كل أشكال التعاون معها انسجاما والدور الذي يطلع به المغرب في إطار العلاقات الإفريقية الأوربية.

أما بالنسبة للدول الأمريكية فإذا كانت علاقة المغرب بالولايات المتحدة الأمريكية متميزة، فإن علاقاته مع دول أمريكا اللاتنية عرفت فعلا تقدما مهما هذه الساعة، وهناك مؤشرات عديدة ترشح هذه العلاقات للمزيد من التطور في المستقبل، وعلينا فتح آفاق جديدة وتفعيل آليات الديبلوماسية لتعزيز التعاون مع هذه البلدان الواقعة على الضفة الأخرى للمحيط الأطلسي، والتي اكتشفت في المغرب مميزات تقوي الروابط بينه وبين هذه البلدان.

السيد الرئيس،

إنه تقديرا للمؤشرات الإيجابية التي بدأت تلوح في أفق ديبلوماسيتنا فإننا في الفريق الإشتراكي نصوت بالإيجاب على ميزانية وزارة الشؤون الخارجية. وشكراً لكم. والسلام عليكم.

* <u>السيد رئيس الجلسة</u> :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد المستشار سمحمد أوحلو.

* <u>المستشار السيد سمحمد أوحلو</u> :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجديد والتقدم الديمقراطي بمجلس المستشارين في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الخارجية.

إن هذه الوزارة هي بالفعل وجه المغرب بالخارج وهي التي تساهم إلى حد بعيد في عكس صورته هناك وتحتاج للقيام بذلك لإمكانية بشرية ومادية متزايدة، ونسجل بارتياح تفهم مسؤولي هذه الوزارة بالظرفية الاقتصادية والاجتماعية الحالية للبلاد، وبدلهم لكل الجهود لدعم البرنامج الحكومي الرامي إلى التقليص من النفقات العمومية وترشيدها كما نرحب بالبرنامج الجديد الذي وضعته الوزارة والذي يرمي إلى تحديث آلياتها وأسلوب عملها، وإلى وضع الديبلوماسية في خدمة النمو الاقتصادي والاجتماعي.

إننا ندرك جيدا أنه في عالم منفتح ومتداخل أكثر فأكثر، ففي عصر العولمة تصير الديبلوماسية في قلب الأحداث وتطرح عليها مهام متزايدة ومتعددة ومتنوعة وبالغة التعقيد تشمل إضافة إلى المجالات التقليدية للعمل الديبلوماسي مجالات جديدة ترتبط بالاقتصاد والثقافة فيما يتطلب ذلك من إعادة توجيه للعمل بغية التكيف مع المهام والأدوار الجديدة لتحقيق حضور فاعل للمغرب على المستوى الدولي والتطورات متسارعة وتوسيع دائرة إشعاع بلادنا للدفاع عن مستجدات والتطورات المتسارعة وتوسيع دائرة إشعاع بلادنا للدفاع عن مصالحها الحيوية وخدمة قضايانا الوطنية وعلى رأسها الدفاع عن وحدة بلادنا الترابية التي يعتبرها المغاربة قاطبة قضيتهم الأولى، والتي هي المحور الأساس لعملنا الديبلوماسي.

لقد توج كفاح المغرب الوطني بعدة انتصارات، ورغم أن الأعداء والخصوم جندوا خلال العقود الأخيرة إمكانات ضخمة، وحشدوا كل طاقاتهم واستنفروا القاصي والداني فقد تمكن المغرب بقيادة صاحب الجلالة نصره الله، وبفضل التضحيات السخية للشعب المغربي في الذود عن حوزة الوطن، ومن الحفاظ عن مكتسباته الوطنية، وقد شهدت أقاليمنا الجنوبية نهضة اقتصادية وعمرانية مكنتها من احتلال مكانة لائقة بين باقي جهات الوطن، وصارت تنعم بالأمن والطمأنينة واندمجوا مواطنون الصحراويون في الحياة الوطنية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولن تستطيع أية قوة مهما بلغت أن تغير من هذا الواقع مع ذلك فقد قبل المغرب بإجراء استفتاء تاكيدي تحت إشراف الأمم المتحدة مما يؤكد مرة أخرى التزامنا بمبادئ الشرعية الدولية ومقتضيات القانون الدولي، لكن أعداء وحدتنا الترابية بعدما فطنوا إلى أن الاستفتاء سيضع حدا لأوهامهم الانفصالية ساروا يتفننون في اختلاق مبرر تلو الآخر لعرقلة الاستفتاء، وإرجاعه إلى آجال غير محدودة، وكان آخرها سعيهم إلى إقصاء قبائل صحراوية بأكملها من المشاركة في الاستفتاء لاقتناعهم أن هذه القبائل متشبثة بهويتها الوطنية، ومستعدة لأن تعلن للعالم أجمع انتماءها المغربي.

إن المغرب المقتنع بحقه الواثق من الروح الوطنية لأبنائه أظهره منذ سنوات حكمة وصبرا كبيرين في تعامله مع المخطط الأممي، لكن لا يمكن لأحد أن يطلب منه قبول ما لايقبل وتزكية العبث.

وعلى ديبلوماسيتنا أن تنقل للعالم أجمع هذه الحقيقة حتى يكون الرأي العام على بينة من الأمر وحتى يدرك النوايا الحقيقية لأعدائنا، والنتائج التي تحقق خلا السنوات الأخيرة تبعث على التفاؤل وعلينا تدعيمها وتوسيع مداها، فقد لاحظنا أن دولا عديدة في إفريقيا وآسيا راجعت مواقفها، واتخذت مواقف أكثر تبصرا وأكثر انسجاما مع الحقيقة مع المخطط الأممي، وفي هذا الاتجاه علينا أن نكثف من حملاتنا اتجاه تلك الدول التي اتخذت في السابق مواقفة خاطئة والتي بدأت تطرح تساؤلات حول مدى صحة ما دافعت عنه من مواقف، فعلينا أن نكثف الجهود لمساعدة منظمة الوحدة الإفريقية على رد الاعتبار لنفسها، والخروج من الورطة التي ساقتها إليها الديبلوماسية المعادية التي كانت في وقت مضى ذات تأثير لايستهان به، لكنها فقدت الآن الكثير بعد أن تغيرت معطيات كثيرة داخلية ودولية، علينا أن نكثف الجهود لاستغلال هذه الظرفية، وتشجيع المزيد من الدول الإفريقية وغيرها على سحب اعترافاتها بالجمهورية الوهمية، ونثمن ما حققته زيارة الوزير الأول إلى عدد من الدول الإفريقية الصديقة من نتائج إيجابية على مستوى تعزيز العلاقات معها على كل الأصعدة وتقوية حضور المغرب بالقارة الإفريقية ودعم جانب الدول المساندة للحق المغربي.

وفي نفس الوقت يتعين على بلادنا أن تولي مزيدا من الاهتمام لدول أمريكا اللاتينية، وتعمل على توطيد علاقات التعاون معها وإطلاعها على كل المعطيات اللازمة لتقييم الوضع بشكل صحيح بعد

أن أظهرت العديد من الدول اهتماما متزايداً بالمغرب، ورغبة واضحة لربط علاقات متينة معه على جميع الأصعدة.

لقد كان المغرب من رواد الدعوة إلى بناء وحدة المغرب العربي لاعتبارات تاريخية واقتصادية واجتماعية، واقتناعا منه أن هذه الوحدة صارت اليوم ضرورة ملحة يمليها ضرورة اقتصادية واجتماعية مرتبطة بالتطورات المتسارعة على الصعيد العالمي والرغبة في الدفاع عن مصالح دول المغرب العربي خصوصا بعد أن برز الاتحاد الأوربي الذي تربطنا به علاقات وطيدة لوحدة اقتصادية وسياسية متماسكة، وذات وزن كبير إضافة إلى ما تتيح اقتصادية المغرب العربي من إمكانيات للتعاون والتكامل في مجالات عديدة ومختلفة، ولاشك أن بلادنا ستستمر على هذا النهج لأنه إضافة إلى عوامل تاريخية وثقافية فإن المنطقة تقتضي إقامة حد أدنى من التعاون، ولقد وضعت معاهدة مراكش أسسا واضحة لذلك، ومن شأنه احترام الأسس والتشبع بروح وحدوية صادقة والابتعاد عن المواقف المزدوجة والسلوكات الملتبسة أن يسهما في بعث الفكرة الوحدوية بالمغرب العربي لما فيه مصلحة الجميع.

أيها السادة،

إن اهتمامنا بقضايا المنطقة المغاربية لم ينسينا أبدا واجب التضامن مع الأشقاء العرب، والمسلمون خصوصا في هذا الظرف الذي لازال فيه التنافر يتبع العلاقات العربية كنتيجة لمخلفات الأحداث المؤلمة لبداية التسعينات ويسجل للمغرب ولملكه أنه حافظ في هذا الوقت المؤقت على علاقات مستمرة مع الجميع وعمل على رأب الصدع وتقريب وجهات النظر، ودعا في مناسبات عديدة، وكلما بدت له الظروف مواتية لعقد مؤتمر قمة عربية، كما قدم الدعم الدائم للقضية الفلسطينية وسعا للدفع بعملية السلام إلى الأمام.

ولنا اليقين أن بلادنا ستستمر على هذا النهج وستعمل على رفع المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق، وإرساء أسس التعاون والتآزر بين الدول العربية حتى تستطيع الخروج من الوضع الحالي، وتدشين عهد جديد قوامها الأخوة والتعاون، وحسن الجوار.

السيد الرئيس،

تحتل أوربا مكانة متميزة في علاقات المغرب الخارجية لأسباب معروفة، ومن الطبيعي أن نولي أهمية خاصة لتطور علاقاتنا الثنائية والمتعددة الأطراف مع بلدان أوربا التي تعتبر شريكنا الاقتصادي الأول.

إن اتفاقية التبادل الحر التي يقترب أجلها شيئا فشيئا، وكذا الإجراءات الممهدة لها تفرض على بلادنا أن تعمل على تأهيل نسيجها الاقتصادي والاجتماعي بخلق أفضل الظروف ليكون الاندماج في صالح المغرب، وعلى ديبلوماسيتنا أن تسهر على مصالح البلاد في هذا المجال، وتسعى لإقامة علاقات متوازنة تراعي المصلحة الوطنية، وتراعي المرحلة التي يجتازها الاقتصاد الوطني الذي لازال محتاجا إلى معاملة متميزة.

إن الديون الخارجية تشكل عائقا كبيرا أمام الانطلاقة الاقتصادية للبلاد، وننتظر من شركائنا الأوروبيين أن يتفهموا هذه الوضعية، فمن شأن معالجة هذه المعضلة أن تسهم كثيرا في تأهيل المغرب للاندماج بنجاح في منطقة التبادل الحر.

إن تنمية أقاليمنا الشمالية تحتاج إلى دعم الدول الأوربية الصديقة، وإذا كان الجميع يعترف بأن فوائد هذه العملية مؤكدة بالنسبة لكل الأطراف، ومع اعترافنا بما بذل من مجهودات في هذا الشأن فلابد أن يفهم جيراننا الشماليون أننا لازلنا ننتظر منهم الوفاء بكل الالتزامات التي قطعوها على أنفسهم.

السيد الرئيس،

لقد جاء في التصريح الحكومي أن الحكومة عازمة على وضع سياسة خارجية نشيطة وبناءة من شأنها علاوة على توطيد علاقاتنا مع الدول الشقيقة والصديقة، الإسهام في الإنعاش الاقتصادي الخارجي لبلادنا، وفي استقطاب الاستثمارات المباشرة الخارجية، وستعمل في كل الحالات وفق المبادئ والاختيارات التي وجهت دائما مواقف بلادنا في القضايا الكبرى الجهوية والإفريقية والدولية، وذلك على أساس التعليمات الملكية السامية التي ارتكزت دوما على الشرعية والقانون الدوليين، وحل النزاعات بالطرق السلمية والحوار، وفي الوقت الذي تستعد وزارة الشؤون الخارجية لتقويم ودعم

الديبلوماسية المغربية قصد بعث روح جديدة فإنه قد رأينا أنه لابد أن نستحضر هذه الثوابت التي ميزت سلوك بلادنا الخارجي لكي نعمل على هَدلها. والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد الحسن، تفضلوا السيد المستشار.

* المستشار السيد محمد الحسن :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق جبهة القوى الديمقراطية بمجلسنا الموقر في قطاع الخارجية والتعاون، هذا القطاع الذي يشكل أهمية خاصة بالنسبة لبلادنا لارتباطه المباشر بقضيتنا الوطنية الأولى، ولما يمكن أن يشكل تفعيله من دعم مسار التطور السياسي والاقتصادي لبلادنا، وقبل الإدلاء برأينا وملاحظاتنا لابد أن نهنئ السيد الوزير الخارجية على الثقة التي وضعها فيه جلالة الملك حفظه الله لتوليه هذه المهمة الجسيمة، ونثمن رغبة الوزارة لتقييم وتقويم أدائنا الديبلوماسي ليكون في مستوى الرهانات المطروحة على بلادنا وخاصة رهان كسب دعم المجتمع الدولي لحقوقنا الوطنية، ولمساعي بلادنا لطي ملف الصحراء عن طريق الاستفتاء وطبقا لاتفاقية هوستون.

إننا في فريق جبهة القوى الديمقراطية نأكد من جديد رفضنا لأي حل خارج الاستفتاء، استفتاء ديمقراطي يساهم في كل مواطنينا الصحراويين بدون أي استثناء فأي محاولة للضغط على بلادنا للخروج من عملية الاستفتاء والدخول في عملية التفاوض حول سيادتها الوطنية لن تلقى من طرفنا ومن طرف كل مكونات أمتنا المغربية سوى المقاومة والمواجهة والتشبث بالمخطط الأممي المقبول مبدئيا من جميع الأطراف، والذي يحظى بمساندة المجتمع الدولي، ويعد الحل الوحيد الشرعي الذي سيزكي دون أدنى شك مغربية الصحراء وليطوى هذا الملف بصفة نهائية، ولابد أن نسجل الانتصار الذي حققناه في المدة الأخيرة، بإقرار المنظمة الأممية بحق إخواننا المتنازع حولهم في المشاركة في الاستفتاء، ونعتز بالجدار البحري الذي انضاف إلى الجدار البري لحماية وحدتنا الترابية.

لقد كان بإمكان المغرب القول بأن قرار الإنفصال لايمكن أن يتخذ بأغلبية بسيطة، وأنه يتطلب أغلبية من نوع خاص، كما هو متعامل به الآن في كندا في بخص إقليم كيرك، ونجد أن هذه الفكرة غير مستبعدة بالكامل في إطار التحضير لمواجهة المناورات المحتمل أن يقوم بها خصومنا مجددا ونرى أنه بإمكان استثمارها في محادثاتنا الديبلوماسية سواء منها الحكومية أو البرلمانية.

ومن جهة أخرى نعتبر في فريق جبهة القوى الديمقراطية أن موضوع الاستفتاء ومواجهة مناورات الخصوم لاينبغي أن ينسينا معاناة مواطنينا الصحراويين المحتجزين في تندوف، والتفكير في القيام بحملة على مستوى الرأي العام الدولي الحكومي منه والشعبي لفضح خروقات الفضيح لحقوق الإنسان في هذه المخيمات من طرف الجماعات الإنفصالية، والدفاع المستبيد عن حق عودة مواطنينا إلى وطنهم حسب اختيارهم، وهو حق مقدس من حقوق الإنسان المتعارف عليه عالميا.

كما أن انشغالنا المشروع، والضروري بالمناورات والدسائس التي تحاط ضدنا سوف لن تلهينا عن الاستثمرار في دعم البنيات التحتية، ومزيدا من التنمية لأقاليمنا الجنوبية حتى تتمكن من استقبال ما تبقى من مواطنينا المحتجزين في تيندوف يوم يفرض إطلاق سراحهم.

إن ضخامة المهام المطروحة على بلادنا في علاقاتها الخارجية والتحولات التي عرفها العالم في السنوات الأخيرة، وبروز أشكال جديدة من العمل الديبلوماسي تجعل من الضروري تجاوز الأشكال التقليدية للممارسة الديبلوماسية، باستثمار وتطوير العلاقات الاقتصادية، وتنويع هذه العلاقات من جهة، ومن جهة أخرى استثمار وضعنا السياسي المتميز بالنسبة للدول النامية بمساعدة

الديبلوماسية البرلمانية، وتحرك منظمات المجتمع المدني خاصة الأحزاب السياسية التي تربطها علاقات وثيقة مع أحزاب ومنظمات دولية وازنة على مستوى الرأي العام في كل دولة على حدة، وعلى المستوى الدولي العام.

وفي هذا الإطار نثمن التحرك الأخير للحكومة اتجاه إفريقيا، والذي شمل خمس بلدان، ويوفد من مستوى عالي، ونثمن هذا التحرك الذي نتمنى أن تليه تحركات أخرى اتجاه أمريكا اللاتنية ستكون لها نتائج إيجابية على مستوى مبادلاتنا الخارجية، وعلى مستوى كسب الدعم الضروري لحقوقنا الوطنية، خاصة ونحن نشهد تزايد البلدان التي تسحب اعترافها بالجمهورية الوهمية.

ومن الأمور التي ينبغي الانتباه إليها في عملية تجديد هيئتنا الديبلوماسية هي ضرورة تواجد إخواننا الصحراويون ضمن هذه الهيئات في بعض الدول، والذي بإمكانهم التواصل بشكل أفضل مع المضرر بهم وتسهيل عودتهم إلى وطنهم.

أيها السادة المحترمون،

إننا نتابع باهتمام التطورات الأخيرة في الجزائر، وبرقية الشكر التي بعث بها الرئيس الجديد السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى جلالة الملك حملت بعض الإشارات التي تدعوا لبعض التفاؤل لأن السيد بوتفليقة يعرف حقيقة الملف ونعتقد أنه يملك من التبصر السياسي ما يمكنه من استخراج خلاصات لتجاوز هذا النزاع المفتعل، غير أنه لابد أن نبقى حذرين، خاصة وأن القوى المعادية لبلادنا داخل الجزائر ستستمر في مناورتها لإفشال أي تحسن في العلاقات المغربية الجزائرية، ونؤكد على أهمية إعادة تنشيط إتحاد المغرب العربي، ونعبر عن ارتياحنا للتطورات الأخيرة على مستوى تفعيل هياكل الاتحاد، لكن لابد أن نؤكد كذلك أن بناء المغرب العربي لايمكن أن يتم على حساب مصالحنا الوطنية العليا، وسيظل شعارنا بدون مضمون ولانتيجة إذا ظلت الجزائر تأوى وتدعم الجماعات الإنفصالية، وأكيد أن طي ملف الصحراء سيساهم بدون شك في الانطلاق الفعلي لاتحاد المغرب العربي بما هو ضرورة تمليها قبل أي شيء المصالح الاقتصادية لكل البلدان المشكلة له، وبهذا الخصوص نعبر عن ارتياحنا للتطورات التي عرفتها قضية لوكيربي ورفع الحصار عن ليبيا الشقيقة، وهو ما يساهم دون شك في هذا المصار.

السيد الرئيس،

لايمكن ونحن نناقش قطاع الخارجية إلا أن نشدد على ضرورة العناية الكبرى بجاليتنا بالخارج من طرف مصالحنا القنصلية، والتي لاتقوم دائما بالدور الموكل لها سواءاً من حيث جودة الخدمات وتنويعها وسرعة إنجازها أو من حيث الدفاع عن مصالح جاليتنا عندما تواجه مشاكل في البلدان المضيفة.

وبهذا الصدد ندعوا إلى فتح القنصليات أيام السبت والأحد لتكون في خدمة أعضاء جاليتنا خارج أ ات عملهم، وبالخصوص علاقاتنا مع الدول الأوروبية، فلابد من التأكيد على ضرورة تطوير علاقات متكافئة مبنية على شراكة والمصالح المتبادلة خاصة بعد اقتناع الإتحاد الأوروبي بحق بلادنا لحماية ثروتنا السمكية، وسيادتنا على المياه الإقليمية ونحن نعتز بقرار بلادنا بعدم تجديد اتفاقية الصيد البحري، والبحث عن أشكال أخرى للتعاون ترعى سيادة القرار والتوفيق بين مصالح كل الطرفين.

أما بالنسبة لوضعية المدينتين المحتلتين سبتة ومليلية، فلابد من التأكيد على تشبتنا بمغربيتهما فلابد من التحرك لإيجاد صيغة سليمة لاسترجاع المدينتين للوطن الأم بكل واقعية والتزام وانطلاقا من اقتراح جلالة الملك القاضي بخلق خلية للتفكير لتسوية وضعيتهما وإيجاد حل في مصلحة البلدين.

مرة أخرى نؤكد على أهمية تنشيط المستمر والمتجدد والمبدع للديبلوماسية ببلادنا، ونحن متفاءلون لما تتمع به بلادنا وقائدها جلالة الملك من سمعة على المستوى الدولي، ولما واكب تشكيل حكومة التناوب من فرحات ودعم ولمؤاشرات التجديد على مستوى تمثيلياتنا في الخارج، كل ذلك يجعل بلادنا قادرة على مواجهة التحديات والرهانات المطروحة عليها ربحها على المستوى الخارجي للحفاظ على مصالح وطننا العليا والمساهمة في التقدم وتطور بلادنا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة لآخر متدخل فيما يخص القطاع ديال الخارجية والدفاع المستشار المحترم السيد حميد برقوقي.

* **المستشار السيد حميد برقوقي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

أتشرف باسم الفريق الكونفدرالي بمجلس المستشارين لأناقش وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، وإدارة الدفاع الوطني.

فبمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الخارجية والتعاون في إطار القانون المالي 2000-99، نهنئ السيد الوزير على ما أبداه من حزم وما عبر عنه من أفكار جريئة تستهدف إعادة هيكلة الآلة الديبلوماسية لبلدنا حين كان النقاش في الجلسة المغلقة للجنة الخارجية والتعاون، نأمل أن تتغلبوا السيد الوزير على كل الصعاب والعراقيل ليجد برنامجكم طريقه إلى التحقق الفعلي في الميدان.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن مركزيتنا النقابية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بحكم الدور الذي تلعبه على مستوى علاقاتها مع النقابات في البلدان الشقيقة والصديقة جعلتنا ندرك بعمق طبيعة التفاعل الدينامي الذي يربط القطري بالدولي، وما يرمي إليه في هذه المرحلة التي يجتازها العالم وهو يستعد لاستقبال الألفية الثالثة، لذلك نعتقد أن المهام المنوطة بهذه الوزارة، والمصالح التابعة لها وتحت إشرافها مهام جد جسيمة تعلق الأمر بالدفاع عن المصالح الوطنية العليا أو تعلق الأمر بجعل تمثيليات البلاد في المشهد الدولي مشرفة وفي المستوى المطلوب، وتعود بالنفع العام على المغرب والمغاربة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

لابد من إعادة خطة جديدة للديبلوماسية المغربية فماهي الدواعي الموضوعية والذاتية لهذه الخطة؟ تتلخص في سياق العولمة وما يطرحه من تحديات وما عرفه الفعل الديبلوماسي من تطور وتفعيل، وأيضا ما تعرفه قضية وحدتنا الترابية من تطورات، وما يعيشه عمالنا في الخارج من معاناة، وماتعرفه الآلة الديبلوماسية لبلدنا من قصور، وماهي ملامحها العامة في رأينا؟ التعريف بهوية بلادنا وبإمكانياته، والدفاع عن قضايا السلم والعدل في العالم، وتمثيل بلدنا في المحافل الدولية، بالشكل الذي يشرف المغاربة، والبحث عن إمكانيات الارتباط بالمجتمعات المدنية لدى البلدان التي تجمعنا بها أواصر الصداقة والتعاون، وماهي أولويات الفعل الديبلوماسي في الظرفية الراهنة؟ للمغرب العربي البلدان العربية والإسلامية، الاتحاد الأوربي، إفريقيا وأمريكا الجنوبية، ثم ماهي الآليات الكفيلة بتفعيل الديبلوماسية المغربية لترجمة هذه الخطة في الميدان، تطهير الإدارة من الفساد الذي ينخر جسدها، ويحرف تحقيق الأهداف المرسومة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أما ما يتعلق بمناقشة ميزانية إدارة الدفاع الوطني برسم سنة 2000-99 فإنها مرتبطة بالأساس بالدور الطلائعي الذي تضطلع به القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة تحت القيادة السامية لجلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله سواء بالدفاع عن الوطن وحمايته، أو بتدخلها أثناء الطوارئ والكوارث الطبيعية، كما أنها مرتبطة بالبطولات وما تركته من أصداء تشرف الوطن أثناء المساندة التي يقدمها المغرب للدول الصديقة والشقيقة، وبالمناسبة نحني بإجلال وخشوع أمام أرواح شهداء الوحدة الترابية لبلادنا، كما نحيي الصمود والتضحيات الجسام لقواتنا المرابطة على تخوم الصحراء من قوات مسلحة ملكية، ودرك ملكي، وقوات مساعدة، وأمن وطني، لهذا كله وحفاظا على مستواه الدفاعي الذي نعتز به

فإن الضرورة تدعو إلى العناية الكاملة برجالها ونسائها ضباط وضباط الصف وجنوده، وحرصا منا على استمرار إجماع أمتنا حول وحدة ترابنا وأمنه وأمن مواطنينا نزكي هذه الميزانية المخصصة لإدارة الدفاع الوطني برسم السنة المالية 2000-99.

ولابد من الإشارة بأن الضرورة تدعوا إلى العناية الكاملة بأفراد القوات المسلحة، وذلك من خلال تحسين أوضاعها الاجتماعية التي ستنعكس بالإيجاب على أسرهم وذويهم حتى يأدوا واجبهم على أحسن وجه.

كما أن الضرورة تدعوا إلى تطوير العتاد العسكري وعصرنته حتى يساير التطورات التكنولوجية الحربية الحديثة، وذلك لمعالجة نظام الأكاديميات العسكرية المغربية التي تمكن قواتنا المسلحة الملكية من مسايرة تطورات الأنظمة العسكرية العالمية، وبقدر ما ننوه بالجهود المبذولة في مجال تحسين الأوضاع والخدمات الاجتماعية المقدمة لأفراد القوات المسلحة فإننا نطالب بدل المزيد من هذه الجهود في المستقبل حتى نوافي هذه الفئة المخلصة لوطنها وملكها ما تستحق من الاهتمام والرعاية، كما نؤكد على ضرورة إيلاء الرعاية المطلوبة لأسر شهداء القوات المسلحة الملكية الذين ضحوا من أجل وحدة المغرب وسلامة أراضيه وبذلك باستفادة الأسر ذوي الحقوق من مختلف الخدمات الاجتماعية تدعيما لمداخليهم، وتقتضي المسؤولية الاعتراف لمتقاعدي هذا القطاع بخدماتهم وفاءاً لما قدموه للوطن.

* **السيد وزير الخارجية،**

ستجد إجابتنا مفصلة في كلمتنا المكتوبة، والتي نضعها رهن إشارتكم لدى رئاسة المجلس، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار المحترم.

بهذا نكون قد أتينا على دراسة جميع الميزانيات ومشاريع الميزانيات المتعلقة بلجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني، مرة أخرى نجدد تهانينا الحارة لأفراد القوات المسلحة الملكية وعلى رأسهم القائد الأعلى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، مرة أخرى نهنئ السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون على الثقة التي حضي بها من طرف صاحب الجلالة، نتمنى له التوفيق والنجاح، السيد الوزير إذا أردتم الكلمة تفضلوا.

* **السيد وزير الخارجية والتعاون :**

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

سآخذ بضع دقائق قليلة لأشكر كافة المستشارين المحترمين الذين تفضلوا وأنا أمن لهم، وعبروا عن تهانيهم لي وعن متمنياتهم للمهام التي أولانا إياها صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، وأود سيدي الرئيس أن أغتنم هذه المناسبة كذلك لأؤكد على ثلاثة نقط كانت قاسما مشتركا في مداخلات السادة المستشارين هذا الصباح، أولها يتعلق بالتنسيق التنسيق فيما بين البرلمان والوزارة، وأنا كما سبق أن قلت في لجنتي الخارجية في مجلس النواب وفي مجلس المستشارين سأعمل كل جهدي لأضمن وأؤمن هذا التنسيق بيننا في جميع المجالات إن شاء الله، كذلك التنسيق فيما بين وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والوزارات الأخرى، وهذا أنا أوافق عليه تماما وأعتبره أحد الدعائم المادية إلى تنسيق المجهود الديبلوماسي والسياسي في سفاراتنا وقنصلياتنا، وأخيرا أؤكد لأحد المستشارين المحترمين الذي تحدث عن المداومة يوم السبت والأحد في القنصليات أننا بدأنا بالعمل بالمداومة في كافة قنصلياتنا أيام العطل، وبخاصة يومي السبت والأحد. شكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

مرة أخرى نشكر السيد الوزير.

إذا سمحتم السادة الوزراء السادة المستشارين ننتقل إلى دراسة مشاريع الميزانيات المرتبطة بلجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وأعطي الكلمة في البداية للسيد مقرر اللجنة لتقديم التقرير الذي أعد للمجلس.

إن هناك الحكومة متواجدة السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان هو متواجد معنا. السيد مقرر اللجنة، تفضلوا السيد المقرر. نبقاو فالحدود التي اتفقنا عليها للواحد. نستمع إلى التقرير.

* **السيد مقرر اللجنة :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أقدم إليكم تقرير لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية والثقافية حول مشروع ميزانية القطاعات المشمولة باختصاص هذه اللجنة برسم السنة المالية 2000-1999، وهكذا شاركت اللجنة خلال العديد من الجلسات في دراسة الوضعية الحالية للقطاعات المذكورة كما ساهمت بالتساؤل والملاحظة والاقتراح والتذكير في إغناء مخطط الوزارات المعنية وذلك في سبيل وضعية أحسن ونسبة نمو أعلى في السنة المالية المقبلة، ولقد استم نقاش اللجنة بالعمق والإحاطة كما تميز بالصراحة والموضوعية ونشدان المصلحة العليا للوطن اجتهادا منها في بلورة التوجهات الملكية النيرة، وامتثالا للتعليمات المولوية السامية معتمدة في ذلك على مال أعضائها ولأعضاء مجلس المستشارين بصفة عامة من الاستيعاب المتكامل لمتطلبات مواصلة النهوض باقتصاد الوطن والإلمام الشامل بالأولويات المتعلقة بحاجيات المواطنين بحكم تمثيلهم لمختلف مكونات وعناصر النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ببلادنا، والتي يجمعها هاجس البحث عن السبل الكفيلة بتحقيق مستوى أكثر لياقة كما وكيفا في كل المؤشرات والدوال المرتبطة بقياس مستوى النمو والرخاء والازدهار، وإذا كان من استنتاج يمكن استخلاصه من ما راج في جلسات هذه اللجنة إضافة إلى ما ستجدونه مدرجا في التقارير المتعلقة بكل قطاع على حدة، فإنه سنسمح لأنفسنا بإعادة التعبير عن الاستحسان لاختيار المشرع لنظام البرلمان ذي المجلسين استنادا إلى الاعتبار الوارد في الفقرة أعلاه، وإلى غيره مما يتعلق بزوايا أخرى من النظر إلى هذا الموضوع، ليس هذا مجال بسط القول فيها.

ومن جهة أخرى فقد أصاب النظام الداخلي لمجلسنا إذ أسند إلى هذه اللجنة الاختصاص بهذه القطاعات نظرا لما بينها من التكامل ووثيق الصلات.

إن هذه المجالات تعتبر مرآة لمذا مساهمة الجهود المبذولة من أجل التنمية الاقتصادية في الرفع من مستوى الخدمات التي تأثر مباشرة وبشكل يومي في الحياة الاجتماعية للمواطنين، وهو المؤشر الذي أصبح ذا دلالة أساسية عند تقييم نجاعة الأنظمة السياسية المختلفة مما حدى بالسلطة التنفيذية إلى إحداث وزارة للتنمية الاجتماعية والتضامن، وهو ما نشاطره إياها في الرأي على أن تكون حذيرين من الوقوع في حلقة مفرغة وفي الدوران عند مناقشة هذا الموضوع ذلك إن الخدمات الاجتماعية تعتبر نتيجة لنتائج مستوى أداء الاقتصادي من جهة، وهي عامل أساسي من عوامل ترجيح حسن أو سوء دالكم الأداء من جهة أخرى.

أيها السادة،

إذا كان التعليم والتكوين قطبا راحة العملية والتنموية والفيصلة عند تقويم مجهودات التنمية الاجتماعية، فإن للإعلام والاتصال دورا مماثلا أو يزيد، خصوصا في ظروف طغت فيها الأمية واستشرت وأضحت تتطلب منا جميعا استحضار روح المقاومة من جديد وروح المسيرة الخضراء، لنحرر أغلبية الألسنة والعقول من استعمار الجهل بجميع مستوياته، وبكل أصنافه حتى تستطيع بلادنا الإنطلاق الصائب في الدرب المنشود من العمل الصالح والرخاء العميم والنماء المبارك، وحتى نصالح فعلا ذواتنا، ونبعث من جديد إلى عالم الفعل قيمنا ويكون انفتاحنا وتفتحنا أكثر جدوا وإثمارا.

أيها السادة،

لقد تأكدت من عزم الحكومة على تعميم التغطية الصحية وإقرار التأمين الإجباري ضد المرض مما سيساهم في حل إشكالية تمويل قطاع الصحة، وذلك بإشراك جميع المعنيين بهذا المجال إضافة إلى إحداث نظام خاص بالمعوزين وهي خدمات اجتماعية أساسية كان مخطط لها منذ زمن ونحن نستبشر خيرا بدنو وقت التنفيذ كما أود أن أعبر عن دعمنا للجهود الرامية إلى استضافة تنظيم كأس العالم لكرة القدم ببلادنا، وعسى أن يكون ذلك حافزا للاهتمام بصفة أكثر بمجال الشبيبة والرياضة وما يرتبط بذلك التنظيم من بنيات تحتية وتجهيزات أساسية.

أيها السادة،

إذا كان البديه اليوم في مجال كسب رهان التنمية رواج الحديث عن التنافسية والتأهيل فإن للتعليم والتربية والتكوين كل نصيب، ولانقول نصيبا أوفر فقط من أسباب تجاوز معوقات الإندماج في الاقتصاد العلمي، وذلك بامتلاك العلم والمعرفة وتعزيز روح المبادرة والخلق والإبداع مما يحتم القيام بإصلاح حقيقي في هذا المجال، وهو ما نتمنى التوفيق فيه للجنة التي أحدثها صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله ولهذا الغرض.

أيها السادة،

لقد صادقت اللجنة على مشاريع ميزانية القطاعات الداخلة في اختصاص اللجنة بالنتيجة التالية :

الموافقون : 12

المعارضون : 7.

الممتنعون : 2

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المقرر.

إذا سمحتم نؤجل باقي التدخلات إلى ما بعد الزوال، أذكر أن الجلسة الموالية ستنطلق تماماً على الساعة الثالثة بعد الزوال. شكراً لكم جميعاً، رفعت الجلسة.